الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/398
7 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال المؤقت *

النهوض بالمرأة

تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠

تقرير الأمين العام

* A/50/150

95-27071

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١	١
ثانياً -	المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين	٤ - ٤٥	١ - ١٢
	ألف - المساواة: القضاء على القوالب الفكرية الجامدة المتعلقة بالمرأة في وسائط الإعلام	٥ - ٢٠	١ - ٧
	باء - التنمية: رعاية الأطفال والمعالين، بما في ذلك تقاسم العمل ومسؤوليات الأسرة	٢١ - ٣٦	٧ - ١٠
	جيم - السلم: التعليم من أجل السلم	٣٧ - ٤٥	١٠ - ١٢
ثالثاً -	قرار الجمعية العامة ١٦١/٤٩ بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة	٤٦ - ٨٤	١٣ - ٢٢
	ألف - تعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع لجنة مركز المرأة في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية	٤٦ - ٥٠	١٣ - ١٤
	باء - الخطة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١	٥١ - ٥٣	١٤ - ١٥
	جيم - النساء المصابات بالعجز والمسنات والنساء المعرضات للمخاطر، مثل النساء المهاجرات واللاجئات والأطفال	٥٤ - ٥٨	١٤
	دال - الخطوات التي يتعين أن تتخذها شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لضمان قيام آليات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة بالتصدي بصفة منتظمة لانتهاكات حقوق الإنسان	٥٩ - ٦٣	١٦ - ١٧
	هاء - شؤون الإعلام	٦٤ - ٦٥	١٧
	واو - الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية	٦٦ - ٦٨	١٧ - ١٨
	زاي - تطوير أساليب تبويب وجمع البيانات	٦٩ - ٧٥	١٨ - ١٩
	حاء - مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة	٧٦ - ٨٤	٢٠ - ٢٢
رابعاً -	تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٩ بشأن إدماج المسنات في التنمية	٨٥ - ٨٩	٢٢ - ٢٣

أولاً - مقدمة

١ - منذ أن أيدت الجمعية العامة استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة [1] في قرارها ٤٠/١٠٨، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ما برح الأمين العام يقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وأكدت الجمعية العامة ثانية، في قرارها ٤٩/١٦١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على أهمية استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠، وقدمت إرشاداً شاملاً للحكومات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

٢ - فضلاً عن ذلك، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٤٩/١٦٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن إدماج المسنات في التنمية، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويتضمن هذا التقرير المعلومات المطلوبة.

٣ - وقد أعد هذا التقرير على أساس المعلومات التي قدمتها منظمات منظومة الأمم المتحدة، وبالتشاور معها. وترد المعلومات المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبمتابعته في تقارير منفصلة.

ثانياً - المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين

٤ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢٠ من قرارها ٤٩/١٦١ إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييماً للتطورات الأخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الأولوية المقرر النظر فيها في الدورة التالية للجنة مركز المرأة، وأن يحيل إلى اللجنة موجز الآراء ذات الصلة بالموضوع التي أعربت عنها الوفود خلال المناقشة في الجمعية العامة.

ألف - المساواة: القضاء على القوالب الفكرية الجامدة المتعلقة بالمرأة في وسائط الإعلام

٥ - ما برحت قضية المرأة ووسائط الإعلام تلقى اهتماماً متزايداً، بما في ذلك المرأة بوصفها من جمهور النظارة والمستهلكين، وكذلك عمل المرأة في وسائط الإعلام والمحتوى النمطي لما تنقله وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية والإعلانات. وشددت استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة على الدور الهام لوسائط

الإعلام في النهوض بحالة المرأة وعلى دور المرأة في التنمية، ودعت إلى التخلص من الصور الاستغلالية والنمطية للمرأة في وسائط الإعلام بمختلف أشكالها، بما فيها الإعلانات.

٦ - تشتمل استراتيجيات نيروبي التطلعية على إشارات تتعلق بضرورة أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار بالنسبة لاختيار وتطوير أشكال بديلة للاتصالات وبضرورة أن يكون للمرأة دور مساوٍ في تحديد مضمون جميع جهود الإعلام العام. وتشير الاستراتيجيات أيضاً إلى ضرورة مساعدة المنظمات، التي تستهدف تعزيز دور المرأة في التنمية، في الجهود التي تبذلها لإنشاء شبكات اتصالات ومعلومات فعالة.

٧ - جاء في أول استعراض وتقييم لاستراتيجيات نيروبي التطلعية في عام ١٩٩٠ أن ثمة ممارسات تغض من شأن دور المرأة وإمكاناتها لا تزال تشكل عقبات في بلدان كثيرة، لا سيما تلك الممارسات المتمثلة في احتواء الكتب الدراسية على نماذج فكرية جامدة لأدوار الذكور والإناث أو في تمجيد الأدوار التقليدية في وسائط الإعلام الجماهيري. وإطالة استخدام هذه الصور النمطية أعاق تقدم المرأة بتبريره وضع اللامساواة القائم. وتنص التوصية الثالثة من التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية، الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠، على أنه ينبغي للحكومات، بالاشتراك مع المجموعات النسائية، أن تتخذ الخطوات اللازمة للإقلال من وضع المرأة في قوالب جامدة في وسائط الإعلام الجماهيري، سواء بقيام تلك الوسائط بفرض رقابة ذاتية على برامجها أو باتخاذ تدابير أخرى. وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمؤسسات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تحليلها لمدى وآثار وضع المرأة في قوالب جامدة وأن تنفذ برامج ابتكارية لمكافحتها. وهناك إشارة أخرى إلى دور وسائط الإعلام في إطار العنف ضد المرأة. فالتوصية الثانية والعشرون تنص على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تدرس العلاقة بين تصوير العنف ضد المرأة في وسائط الإعلام، والعنف ضد المرأة في الأسرة وفي المجتمع، بما في ذلك الآثار التي يمكن أن تترتب على تكنولوجيات البث عبر الوطني الجديدة.

٨ - وجاء في ثاني استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، اللذين اضطلع بهما في عام ١٩٩٥، أنه جرى الاعتراف أخيراً بالصلة بين المرأة ووسائط الإعلام والتنمية بوصفها عنصراً أساسياً في البرامج المحلية والوطنية والدولية للبحث وصنع السياسة والتمويل وغيرها من الإجراءات.

٩ - وبالنسبة لمسألة مضمون ما تنقله وسائط الإعلام وتصوير حالتي الجنسين، أحرز تقدم في زيادة الوعي بهذه المسألة وبالتخلص من التحيز، ولكن وسائط الإعلام بصورة عامة لا تزال تعكس وتعزز الأنماط التقليدية للجنسين. فلا تزال المرأة تصور في الأدوار التقليدية مع التركيز على طابعها السلبي والاتكالي المفترض. كما أن الأدوار الاجتماعية والوظيفية مقسمة بحسب الجنس. وتوجد نزعة لتصوير المرأة داخل البيت ونادراً ما تصور

على أنها رشيدة أو نشطة أو حاسمة. ومع أن صور وسائط الإعلام قد تتحدى المفاهيم التقليدية لدور المرأة في المجتمع، فإنها غالباً ما تعمل على تدعيمها.

١٠ - وغالباً ما تصور المرأة على أنها ضحية أو في وضع ميؤوس منه. وتدل الفروق بين تصوير حالتي الرجل والمرأة على أن الأدوار والسلوك الاجتماعيين يجري تفحصهما وفقاً لتوقعات وتفسيرات نمطية. فتغطية وسائط الإعلام تشكل طريقة تقييم القادة السياسيين، مع تصوير حالة المرأة بطرق تطيل عدم مشاركتها في صنع القرار. ودور وسائط الإعلام في وضع جداول الأعمال يحدد أي القضايا يعطى الأولوية، ويولي السياسات المتعلقة بالمرأة مستوى منخفض من الاهتمام.

١١ - وقد بدأت مجموعات نسائية عديدة ورابطات مستهلكين رصد وسائط الإعلام. وتحاول مجموعات مراقبة وسائط الإعلام رصد حالات التمثيل النمطي للمرأة وتوعية منتجي المواد الإعلامية بتقديم تدريب تعليمي للإعلام، وبالتالي تقوية مقومات جمهور النظارة. وتتوفر الدراسات الخاصة بجمهور النظارة وتحليل الاستلام في جميع البلدان المتقدمة، بيد أنه لا يتوفر في البلدان النامية سوى النزر القليل من المعلومات عن المرأة بوصفها من جمهور النظارة. وتبين الأرقام المتصلة باستخدام المرأة لوسائط الإعلام في البلدان النامية أوجه تباين ترتبط بتوفر مختلف أشكال وسائط الإعلام ومستوى التعليم وتفشي الأمية.

١٢ - تغيرت أنماط الاستخدام في وسائط الإعلام مع اتجاه عالمي نحو زيادة الأنشطة الفنية للمرأة في جميع أشكال وسائط الإعلام. وعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية ازداد عدد النساء اللواتي تلقين تعليماً وتدريباً في الاتصالات وفي الصحافة. وتشكل المرأة في العديد من البلدان ٥٠ في المائة من الطلاب الذين يدرسون الصحافة والاتصالات. بيد أن نسبة النساء اللواتي يُدرّسن الصحافة والاتصالات محدودة في معظم البلدان كما أن المناهج الدراسية لا تعد الطلاب في مهنهم من حيث القضايا المتصلة بالجنس.

١٣ - فضلاً عن ذلك، فإن نسبة النساء المستخدمات في وسائط الإعلام الجماهيرية لا يتناسب مع عدد الإناث المتخرجات. وتشغل غالبية النساء وظائف إدارية في المؤسسات الإعلامية، في حين أن عدداً قليلاً يعمل في الإنتاج والابتكار. وعدد النساء اللواتي يشغلن مراكز صنع القرار القادرات على تشكيل السياسة العامة لوسائط الإعلام ومضمون المواد الإعلامية منخفض جداً. ويعوق وصول المرأة إلى مراكز ذات نفوذ في وسائط الإعلام حواجز من قبيل المواقف وظروف العمل ومهامه.

١٤ - ومن خلال البحث والتدريب، بذلت جهود على الصعيدين الوطني والدولي لفهم وضع المرأة على صعيد العالم بأسره وتمكينها من التأثير على المواقف الخاصة والرأي العام والسياسات العامة. بيد أن استخدام هذه الجهود لوسائط الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة في ترويج ونشر البحوث وإحداث قدر أكبر من التفاعل بين الناس وتوفير التدريب ومصادر التثقيف للنهوض بالمرأة كان محدوداً.

١٥ - زادت وسائط الإعلام البديلة للمرأة، بما فيها رابطات وشبكات وسائط الإعلام، في جميع أنحاء العالم وطورت وسطاً قد يكون له أثر على وسائط الإعلام الرئيسية. وأكثر وسائط الإعلام البديلة استقراراً هي وسائط الإعلام المطبوعة، وهي واسعة الانتشار في البلدان النامية. وتزداد إتاحة وسائط الإعلام الإلكترونية للمرأة واستخدامها لها، ولا سيما الإذاعة، وهي أرخص أشكال وسائط الاتصال الإلكترونية وأوسعها انتشاراً في البلدان النامية. وازدادت أهمية شبكات الكمبيوتر المشتركة (Internet) والبريد الإلكتروني وأصبح يستخدمهما الناشطون في الدفاع عن المرأة لإنشاء شبكات اتصال عالمية.

١٦ - وبانتشار تكنولوجيا الاتصالات ووسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم، تزداد قوتها في التأثير على الرأي العام وعلى مسار التنمية. ولذلك، فإن الذين يستطيعون الوصول إلى وسائط الإعلام والاتصالات والتحكم بها هم الذين يتمتعون بوضع يمكنهم من التأثير في مسار التنمية والمساواة والسلم. ويتعين دراسة طرق استخدام المرأة لتكنولوجيا الاتصالات، وأثرها على المرأة، والقيود التي تحد من وصول المرأة إلى الابتكارات في تكنولوجيا الاتصالات، وكيف يمكن للمرأة الانضمام إلى الاتجاه السائد في هذه التطورات. ويتعين تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الاتصالات ووسائط الإعلام لتتسنى مشاركة المرأة بفعالية في صنع القرار بشأن جميع جوانب التنمية.

١٧ - ووسائط الإعلام الجماهيري ووسائط الإعلام البديلة، وكذلك تكنولوجيا الاتصالات الجديدة (مثل الأقراص السمعية البصرية والبريد الإلكتروني والتوابع الصناعية والاستشعار عن بعد) أدوات هامة يمكن من خلالها تبادل المعلومات بسرعة ويمكن من خلالها توسيع التدريب والتثقيف ليشمل المرأة. وقد وصل وضع وسائط الإعلام الجماهيري على صعيد عالمي وتحويلها إلى القطاع الخاص وإلى مشاريع تجارية أبعاداً جديدة. فشبكات الإذاعة عبر الوطنية ازدادت كما ازداد تحويل شبكات وسائط الإعلام الوطنية إلى القطاع الخاص. وبتحويل شبكات وسائط الإعلام إلى القطاع الخاص أصبحت معالجة مسألة الرقابة على محتوى المواد الإعلامية والمبادئ التوجيهية لأخلاقيات وسائط الإعلام أكثر صعوبة.

١٨ - وكجزء من الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، نظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تورنتو، كندا، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٥، ندوة دولية بشأن المرأة ووسائط الإعلام: التمكن من التعبير واتخاذ القرار. واعتمدت الندوة برنامج عمل تورنتو، الذي يحدد توصيات محددة لتحقيق المساواة للمرأة في وسائط الإعلام، ويوجه هذه التوصيات إلى الحكومات ومشاريع وسائط الإعلام ومؤسسات وسائط الإعلام المحترفة والمنظمات غير الحكومية والمعاهد التعليمية ومعاهد التدريب على وسائط الإعلام وغيرها.

١٩ - وللتعمق في سبر موضوع المرأة ووسائط الإعلام، كما طلبت لجنة مركز المرأة، سيعقد اجتماع خبراء

بشأن تصوير أحوال المرأة والرجل في وسائط الإعلام في:

Joan Shorenstein Center on the Press, Politics and Public Policy,

John F. Kenedy School of Government, Harvard Universiyt, Cambridge, Massachusetts

في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وحيث أن اجتماع الخبراء سيعقد عقب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فإن اجتماع فريق الخبراء سيبني على الإجراء المقترح تحت المجال الهام ياء من منهاج العمل.

٢٠ - وسيُجري اجتماع فريق الخبراء تحليلاً مقارناً لمحتوى وتصوير وتغطية المرأة والرجل في وسائط الإعلام الجماهيري من أجل تبين التقدم المحرز وردود الفعل المحتملة. وسيُجري تقييماً للتطورات على مدى العشرين عاماً الماضية، بما فيها زيادة الاصطباغ بصبغة تجارية والمواد الجنسية الفاضحة والإباحية. وسيجري التركيز على الطابع العالمي لوسائط الإعلام وأثر البث العابر للحدود على تصوير المرأة والرجل. وستجري دراسة المسائل المتصلة بمراقبة وسائط الإعلام مثل التنظيم الذاتي والمبادئ التوجيهية مقابل التوجيهات الرسمية والضوابط التشريعية.

باء - التنمية : رعاية الأطفال والمعالين، بما في ذلك تقاسم العمل ومسؤوليات الأسرة

٢١ - يرد هذا الموضوع ذو الأولوية، الذي اقترح في التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠، وستتناوله لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين في آذار/مارس ١٩٩٦.

٢٢ - منذ عام ١٩٧٥، عكست عدة صكوك دولية التشديد بصورة متسقة على العبء المزدوج على المرأة، المتمثل في عبء العمل ومسؤوليات الأسرة. وتحدد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في موادها ٥ و ١٠ (ج) و ١١ شروطاً قانونية محددة للدول الأعضاء لتشجيع تقاسم مسؤوليات الأسرة بين المرأة والرجل والقضاء على التمييز على أساس الجنس.

٢٣ - في عام ١٩٨١، اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية العاملين ذوي المسؤولية الأسرية (رقم ١٥٦)، والتوصية (رقم ١٦٥). ولهذين الصكين هدف مزدوج يتمثل في العمل على تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الحياة العملية بين النساء والرجال ذوي المسؤولية الأسرية وبين هؤلاء العاملين والعاملين الآخرين. ويدعو هذان الصكان الدول الأعضاء إلى أن تجعل من بين أهداف سياستها الوطنية هدف تمكين الأشخاص ذوي المسؤوليات الأسرية، المستخدمين أو الذين يرغبون في العمل كمستخدمين، من ممارسة حقهم دون تمييز ضدهم ودون قيام تعارض بين عملهم ومسؤولياتهم الأسرية، في حدود الإمكان.

٢٤ - أكدت استراتيجيات نيروبي التطلعية أنه لم يصاحب التوسع الفعلي في استخدام المرأة أو الاعتراف بأن المرأة تشكل جزءاً هاماً من المنتجين التعديلات الاجتماعية اللازمة لتخفيف عبء كسب العيش أو العناية بالأطفال أو الأعمال المنزلية عن المرأة. وعلى الرغم من الجهود الضخمة التي يبذلها عدد من البلدان لتحويل مهام تؤديها المرأة تقليدياً إلى الرجل أو إلى الخدمات العامة، فإن المواقف التقليدية لا تزال قائمة، وفي الواقع، أسهمت في زيادة عبء العمل على المرأة. وأبرزت الاستراتيجيات تعقيد وتعدد جوانب تغيير أدوار ومعايير الجنسين وصعوبة تحديد الاحتياجات الهيكلية والتنظيمية المحددة لإحداث هذا التغيير.

٢٥ - إن استقلال المرأة اقتصادياً ووصولها إلى أنشطة مدرَّة للدخل شرط مسبق للاعتماد على الذات بطريقة معقولة ومطَّردة. ولهذا السبب، ولتخفيف عبء العمل والمسؤوليات الأسرية عن المرأة، من الضروري الاعتراف بعمل المرأة غير المدفوع وقياسه، بما في ذلك الأنشطة الإنجابية. وتفهم الأنشطة الإنجابية بصورة عامة بأنها الإنجاب والعناية بالأسرة والمجتمع، بما في ذلك الوقود وجمع المياه وإعداد الطعام والعناية بالأطفال والتعليم والرعاية الصحية وأداء الأعمال المنزلية. وهذه الأنشطة، التي غالباً ما ينظر إليها على أنها أنشطة غير اقتصادية، لا يدفع عنها بصورة عامة أي مقابل مالي وتستثنى من حسابات الدخل القومي. وتشجيع إحداث تغييرات في المفاهيم الاجتماعية بالنسبة لدور المرأة في المجتمع يتطلب وضع نظام لتقاسم مسؤوليات الأبوة بين المرأة والرجل والمجتمع، وكذلك توفير هياكل اجتماعية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

٢٦ - ولتحقيق تقاسم المسؤوليات الأبوية بين الرجل والمرأة والمجتمع، ينبغي اتخاذ التدابير التالية: (أ) إدخال المرونة في ساعات العمل للرجل والمرأة؛ (ب) وضع وتقوية نظم حماية الأمومة؛ (ج) إدخال إجازات الأبوة؛ (د) توفير مرافق لحضانة الأطفال يمكن للأبوين العاملين الوصول إليها.

٢٧ - وجاء في الفقرة ١٩ من التوصيات والاستنتاجات الناشئة عن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠، أنه لوحظ أن التحضر والهجرة والتغيرات الاقتصادية أسفرت عن زيادة في نسبة الأسر التي تكون رباتها من النساء وفي أعداد النساء اللواتي يدخلن في صفوف القوى العاملة. وتواجه هؤلاء النساء صعوبات متزايدة في المواءمة بين دورهن الاقتصادي وبين المطالب المفروضة عليهن لتوفير الرعاية لأطفالهن ومعاليهن. فقد ازداد العبء المضاعف بدلاً من أن يخفف نتيجة زيادة المشاركة بين الزوجين. وما لم يخفف هذا العبء، فلن يكون بوسع المرأة أن تنهض بدورها الكامل والعادل للتنمية.

٢٨ - وفي التوصية السابعة عشرة من نفس القرار، لوحظ أنه ينبغي وضع تدابير دعم بغية تيسير الجمع بين مسؤوليات الأبوين وغيرهما من مسؤوليات الرعاية وبين العمل بأجر، بما في ذلك سياسات لتقديم الخدمات، وتدابير لزيادة تقاسم الرجال والنساء لتلك المسؤوليات، ولمعالجة المشاكل الخاصة التي تواجه الأسر التي تكون رباتها من النساء وتضم أشخاصاً معالين.

../..

٢٩ - وفي نفس التوصية، طلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة الأخرى أن تبذل جهداً خاصاً لتحليل المسائل المتعلقة برعاية الأطفال والأشخاص المعالين وتقاسم المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات الأبوة وغيرها من مسؤوليات الرعاية، بما في ذلك تقييم الخبرات الوطنية.

٣٠ - واستنتجت ثاني عملية استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة أن تأنيث العمالة كان أهم التغييرات الاقتصادية التي حدثت في العقد الماضي من حيث سرعة تدفق النساء إلى القوى العاملة بأجر وأنماط العمالة الآخذة في الظهور. وتدل التقديرات على أن أكثر من ثلث النساء من سن ١٥ سنة فصاعداً يعملن في سوق العمل الرسمي. وقد زاد النشاط الاقتصادي للإناث على مدى العقدين الماضيين في جميع المناطق تقريباً، ولو احتسبت الأنشطة في القطاع غير الرسمي لكانت الزيادة أكبر. وفي البلدان النامية، يعمل أكثر من نصف جميع النساء الناشطات اقتصادياً في القطاع غير الرسمي.

٣١ - وخلال العقد المنصرم، حققت مشاركة الإناث في سوق العمل نمواً متوسطه ١٠ في المائة في جميع مناطق العالم، أي ضعف معدل نظائرهن من الذكور، وتضاعف تمثيل المرأة في السكان الناشطين اقتصادياً في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠ . وفي معظم أنحاء العالم، لم تعد المرأة قوى عاملة "احتياطية" ؛ فالنساء أصبحن بصورة متزايدة عاملات يبقين ناشطات اقتصادياً طوال حياتهن العملية. إن الاتجاه نحو تزايد مشاركة الإناث في القوى العاملة اتجاه مستقر، يحدث في نفس الوقت الذي أخذت فيه معدلات النشاط الاقتصادي للرجال في الإنخفاض.

٣٢ - إن ربع أرباب جميع الأسر في العالم بأسره من النساء، وتعتمد الأسر المعيشية على دخل الإناث حتى في حالة وجود الرجال. وتبين أن العلاقة القوية بين قيادة المرأة والفقر ناتجة أيضاً عن معدلات الاعتماد العالية.

٣٣ - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، فإن برامج التعديل الهيكلي في العديد من البلدان أرغمت هذه البلدان على إجراء تخفيضات في الخدمات الأساسية وفي الاستثمار في التنمية البشرية، وحولت مسؤوليات الخدمات الاجتماعية الأساسية من الحكومة إلى النساء دون تعويض. وفي حين أنه يوجد فهم متزايد لضرورة توفير الحماية الاجتماعية للعاملين والإناث أرباب الأسر، لا سيما بالنسبة لخدمات من قبيل رعاية الأطفال، التي تمكن المرأة من التوفيق بين دورها الإنتاجي ودورها الإنجابي، فإن إعادة التنظيم الهيكلي على صعيد عالمي قللت من احتمال أن توفر الدولة أو المشاريع الخاصة هذه المرافق. نتيجة لذلك، يوجد قلق إزاء كيفية رعاية الأطفال والمعالين والطرق البديلة التي يمكن توفيرها في هذا السياق الجديد لتقاسم المسؤوليات الأسرية.

٣٤ - إن العبء المزدوج على المرأة المتمثل في العمل والمسؤوليات الأسرية ومدى ما حدث أو يتوقع من تغير في تقاسم هذه المسؤوليات بين المرأة والرجل قضايا تستحق مزيداً من البحث. والتدابير الكمية لتقاسم المرأة

والرجل المسؤوليات الأسرية بحاجة إلى تطوير لوضع أهداف للسياسة العامة أكثر عملية ويمكن قياسها كمياً. وأحد النهج المستخدمة حالياً هو من خلال دراسات الاستخدام الزمنية التي تقدم مؤشرات للوقت الذي تكرسه المرأة والرجل للأنشطة الأسرية وللعمل. وينبغي أيضاً استطلاع نهج أخرى.

٣٥ - ولتطوير الموضوع خطوة أخرى، سيعقد اجتماع لفريق خبراء في سيئول في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بالتعاون مع حكومة الجمهورية الكورية. والهدف الرئيسي للاجتماع هو تحديد سياسات عامة لرعاية الأطفال والمعالين، لا سيما في البلدان النامية، يشارك فيها الرجال بوصفهم عناصر رئيسية. ويمكن للاجتماع أن يناقش المسائل التالية :

(أ) الطرائق الموجودة لرعاية الأطفال والمعالين المتاحة للآباء العاملين والنساء أرباب الأسر المعيشية، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي؛

(ب) الأثر الذي أحدثه أو قد يحدثه تأنيث سوق العمل على التقسيم الفعلي للعمل بين الرجال والنساء، بما في ذلك رعاية الأطفال والمعالين؛

(ج) التقدم المحرز ورد الفعل المحتمل للسياسات والبرامج والمشاريع البديلة التي تنطوي على تقاسم العمل والمسؤوليات الأسرية مع الرجل.

٣٦ - وسيدرس الاجتماع عدداً من المواضيع ويصوغ توصيات تتصل بالسياسة العامة لتحال إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين، التي ستعقد في عام ١٩٩٦. وسيدعى الخبراء إلى إعداد مدخلات بشأن مسألة محددة وللإجابة على أسئلة. وحيث أنه من المقرر أن يعقد الاجتماع عقب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإنه سيبني على استنتاجات المؤتمر. ومن المتوقع أن يكون تقاسم المسؤوليات أحد المواضيع الرئيسية لمنهاج العمل الذي سيعتمده المؤتمر.

جيم - السلم : التعليم من أجل السلم

٣٧ - إن دور المرأة في التعليم من أجل السلم واحد من المواضيع الرئيسية للبحث والعمل والتدريب في مجال "المرأة والسلم" . وقد جرى تناول هذه المسألة في عدد من المناسبات، بما فيها اجتماع فريق الخبراء المعني بالمرأة والسلم، الذي انعقد في فيينا في عام ١٩٨٣، وفي التقرير عن الوصول إلى المعلومات والتعليم من أجل السلم (E/CN.6/1988/5) المقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والثلاثين، المعقودة في عام ١٩٨٨.

/

٣٨ - وفي عمليتي الاستعراض والتقييم الأولى (١٩٩٠) والثانية (١٩٩٥) لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة قدم العديد من البلدان تقارير عن دور المرأة في التعليم من أجل السلم، وإن كان الاهتمام الذي أعطي لهذه المسألة في عام ١٩٩٥ أقل من الاهتمام الذي أعطي لها في عام ١٩٩٠. وفي عملية الاستعراض والتقييم الثانية، احتلت مسائل من قبيل العنف المتصل بالحرب وأثره على المرأة؛ ودور المرأة في عمليات حفظ السلم وصنع السلم؛ والمرأة في القوات المسلحة وقوات الشرطة؛ ومشاركة المرأة في صنع القرار في مجالي السلم والأمن، مكاناً أكثر بروزاً على جدول الأعمال.

٣٩ - بيد أنه مع نهاية الحرب الباردة ومحاولات إرساء الديمقراطية وإنشاء نظام عالمي جديد، يوجد فهم متنام بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة. وبالتالي، تمس الحاجة في هذا السياق إلى العودة إلى مفهوم التعليم من أجل السلم والدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في هذا المجال. ويوجد إدراك بأن ما تمس الحاجة إليه هو ثقافة جديدة، ثقافة سلم تنطوي على تغيير المواقف والاعتقادات والسلوك بدءاً من أوضاع الحياة اليومية إلى المفاوضات الرفيعة المستوى بين البلدان، وينبغي أن ينظر إلى ثقافة السلم هذه بوصفها عنصراً هاماً للانتقال من ثقافة العنف الحالية إلى ثقافة السلم.[٢]

٤٠ - والدور المحدد الذي يمكن أن تلعبه النساء في هذه العملية ينبثق من حقيقة أن النساء، كمجموعة، لسن من بين صانعي القرار ولا من بين المستفيدين من هيكل السلطة القائم ولا من المؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة. فعلى سبيل المثال، تشكل النساء الغالبية العظمى من لاجئي الحروب، مع أنهن لا رأي لهن في النزاعات المسلحة التي اقتلعتهن؛ كما أن النساء لا يملكن أية ممتلكات تقريباً وهن من أفقر الفقراء، مع أنهن يؤمن البقاء اليومي لأسرهن. وكما جاء في مشروع منهاج العمل : "وعلاقات القوة التي تعوق تحقيق المرأة لذاتها تؤثر على عدة مستويات في المجتمع، من المستوى الشخصي للغاية إلى أعلى مستوى في الحياة العامة" (A/CONF.177/L.1، الفقرة ١٨٣).

٤١ - ونظراً لخبرة النساء في مواجهة المشاكل اليومية وحل المنازعات داخل الأسرة؛ وخبرتهن كمعلمات للأطفال والشباب بوصفهن أمهات وممثلات لمهنة التعليم؛ وكناشطات على مستوى القاعدة وفي المجتمع يتحدين الضرر البيئي والتسلح العسكري وسباق التسلح وتجارة الأسلحة والفساد والعنف، فإن بوسع النساء أن يقدمن إسهاماً فريداً ومستكملاً إلى حد بعيد في التعليم من أجل السلم الذي يستهدف خلق ثقافة سلم.

٤٢ - وقد تناول اجتماع فريق الخبراء بشأن إسهام المرأة في ثقافة السلام، الذي نظمته اليونسكو بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة والذي انعقد في مانيلا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/إبريل ١٩٩٥، بعض هذه القضايا وشدد، من منظور المرأة، على بعض سمات ثقافة العنف السائدة وثقافة السلام التي ستخلق. وشدد الاجتماع على الدور الخاص الذي يمكن أن تؤديه المرأة في التحول من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام واعتبر عدم المساواة بين الجنسين بصورة عامة إحدى العقبات الصعبة أمام هذا التحول. وحدد الاجتماع العناصر التالية بوصفها

سمات أساسية لثقافة السلام: المساواة بين النساء والرجال؛ واحترام جوانب الاختلاف والاعتراف بجوانب التنوع بوصفها إمكانية خلاقة وتثري الإمكانية البشرية؛ والرفض الكلي للهيمنة والاستغلال والتمييز في جميع العلاقات الإنسانية والهياكل الاجتماعية؛ ومسؤولية المجتمع الدولي عن التضامن والتأكد من رفاه الضعفاء؛ والتخلص من عقلية تقسيم الناس إلى فئتين قريب وغريب وإنهاء معاملة الناس بوصفهم إما أناساً يمكن استغلالهم أو التضحية بهم؛ والسلطة المنبثقة عن تقاسم القدرات والمسؤوليات؛ واحترام جميع حقوق الإنسان.

٤٣ - وبالنسبة للمبادئ والمبادئ التوجيهية لتحقيق ثقافة السلام، حدد الاجتماع التنوع الثقافي والتغير الاجتماعي والهيكلي المتأصل في المجتمع واستهدف التخلص التدريجي من الأسباب القائمة للنزاعات. ودعا إلى تحقيق أمن شامل، يشمل الأبعاد الإيكولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمن الفردي، وركز على منع حدوث المنازعات وعلى صنع السلم وبناء السلم بدلاً من استخدام القوة، وعلى احترام حقوق الإنسان وعلى إنهاء التمييز كلياً. وأيد عقود المشاركة بين الأسرة والمجتمع العالمي على أساس المساواة والمشاركة والمساواة في حق المواطنة بين الرجال والنساء. وحدد التطورات اللازمة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تفحص جميع السياسات العامة من منظور أثرها على حقوق الإنسان للمرأة وعلى السلم والبيئة الطبيعية؛ والثقافة والفن والاتصالات من أجل التحويل، مع تشديد خاص على المساواة بين الجنسين، وعلى القيم والمواقف في التعليم والأمية وبرامج التعليم الأساسية في جميع قطاعات المجتمع الأكثر فقراً.

٤٤ - ويتطلب خلق ثقافة سلام تعرّف بهذه الطريقة نوعاً جديداً من الثقافة الخاصة. وينبغي لهذه الثقافة أن تكون موجهة نحو القيم وأن تركز على التضامن الإنساني والعلاقات المتبادلة والعدالة والمساواة بين الجنسين واحترام التنوع وحقوق الإنسان. وينبغي لها أن توفر مهارات تمكن المجتمع من رفض العنف بوصفه وسيلة لتحقيق الأهداف الفردية أو الجماعية، والإعداد للمشاركة في إدارة النزاعات وحفظ السلم وبناء السلم والحوار الاجتماعي والمفاوضات. وينبغي لها أيضاً أن تأخذ بمفهوم المجتمع العالمي بدلاً من المجتمعات المتنافسة المنفصلة وأن تبلور شعوراً بوحدة بني الإنسان والبيئة الطبيعية. وينبغي لهذا النوع الجديد من الثقافة أن يوفر شعوراً بالمواطنة العالمية، وأن تمهد للمشاركة في التحول الديمقراطي للمجتمعات، بما في ذلك صنع القرار وعملية السلم على المستويين الوطني والدولي. والنهج الشامل الذي تأخذ به المرأة تجاه السلم والأمن والمواطنة يجعلها مؤهلة بشكل خاص لتأخذ دور القيادة في هذا النوع الجديد من التعليم من أجل السلم.

٤٥ - وعلى أساس هذه الاستنتاجات، اقترح التقرير نهجاً يعالج المسألة الأوسع، وهي مسألة إدخال المرأة في عملية السلم، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، من خلال التعليم من أجل السلم.

ثالثا - قرار الجمعية العامة ١٦١/٤٩ بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

ألف - تعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع لجنة مركز المرأة في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية

٤٦ - تعيد الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٤٩، التأكيد على الدور الرئيسي للجنة مركز المرأة في المسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة، وتطلب إليها أن تستمر في العمل على تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية حتى عام ٢٠٠٠ ، استناداً إلى أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، والموضوع الفرعي العمالة والصحة والتعليم، وتحث جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على التعاون الفعال مع اللجنة في هذه المهمة.

٤٧ - وقد عقد الاجتماع التاسع عشر المخصص المشترك بين الوكالات والمعني بالمرأة في نيويورك يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥. وكان العمل الرئيسي للاجتماع متصلا بالإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وناقش الاجتماع أيضاً شكل التعاون بين الوكالات بعد المؤتمر. وكرر الاجتماع توصيته، التي قدمها في الاجتماع الثامن عشر إلى لجنة التنسيق الإدارية، بإعطاء الاجتماع المخصص المشترك بين الوكالات وضعاً دائماً بوصفه آلية تنسيق وتعاون لتنفيذ منهاج العمل وبرنامج النهوض بالمرأة. وأبرز الاجتماع الدور الهام الذي قام به في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية وفي عملية الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وشدد في نفس الوقت على أهمية إدماج نهج يراعي الجنسين في عمل جميع الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية.

٤٨ - وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩٣، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، أجرى الاجتماع مناقشات بشأن إعداد الخطة المتوسطة الأجل المنقحة على مستوى المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وأوصي بعقد اجتماع استثنائي مشترك بين الوكالات يتزامن مع مناقشة بند النهوض بالمرأة في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في دورتها الخمسين للنظر في مشروع الخطة المتوسطة الأجل المنقحة على مستوى المنظومة.

٤٩ - وقد أرسل الاجتماع المشترك بين الوكالات إلى لجنة مركز المرأة في دورتها التاسعة والثلاثين بياناً يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على هيكل مشترك بين الوكالات، يكون حساساً لكلا الجنسين، على مستوى المنظومة . وشدد البيان على أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماع المشترك بين الوكالات ليتسنى تحقيق تنفيذ الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدت في مؤتمرات عالمية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على نحو يكفل التكامل والتعاون والأخذ بمنظور يراعي اهتمامات كلا الجنسين، وذلك لأنه لا يوجد حتى الآن هيكل رسمي من هذا القبيل على مستوى المنظومة يتمتع بولاية تختص بالمسائل المتصلة بالجنسين.

٥٠ - وبالنسبة لمنظمات بعينها من منظومة الأمم المتحدة، واصلت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في أنشطة برامجها الفنية، العمل على تطوير مداخلات خلاقة موجهة نحو زيادة وصول المرأة الريفية إلى موارد الإنتاج والتحكم بها، لا سيما من خلال الإرشاد الزراعي المحسن والتدريب. وأبرز العديد من أنشطة منظمة الأغذية والزراعة الأدوار الحاسمة التي قامت بها المرأة الريفية في مجالات من قبيل الأمن الغذائي وتغذية الأسرة المعيشية ورفاه الأسرة والأنشطة الدمغرافية والتنمية المستدامة إيكولوجياً. وفي عدد من البلدان، عززت القدرات المؤسسية للتعرف على الاحتياجات التفاضلية والقيود على المرأة الريفية في مقابل الرجل، كما عززت قدرة هذه المؤسسات، الحكومية وغير الحكومية، على تقديم الخدمات التي تعكس هذه الاحتياجات التفاضلية والقيود. وبالتعلم من هذه الخبرات، ستكون منظمة الأغذية والزراعة أفضل استعداداً لتكرر التجارب الناجحة في بلدان أخرى وتطور مداخلات أفضل في المستقبل.

باء - الخطة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١

٥١ - أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٦/١٩٩٣، الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ كإطار عام لتنسيق الجهود على نطاق المنظومة. ورجى الأمين العام، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنقيح الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة بعد اعتماد برنامج العمل والاستعراض والتقييم الثانيين لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وفي القرار ٤٩/١٦١، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، عند صياغة الخطة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة، أن يولي اهتماماً خاصاً لموضوعات قطاعية معينة تشمل الأهداف الثلاثة، وهي المساواة والتنمية والسلم، وأن يدرج فيها بصفة خاصة تعليم القراءة والكتابة والتعليم والصحة والسكان، وأثر التكنولوجيا على البيئة وأثرها على المرأة، والمشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرارات، وأن يواصل مساعدة الحكومات في تعزيز آلياتها الوطنية للنهوض بالمرأة.

٥٢ - في الاجتماع التاسع عشر المخصص المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة، الذي انعقد تحت رعاية لجنة التنسيق الإدارية، جرى التوصل إلى اتفاقات بين منظمات منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لتنقيحات الخطة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة. وستوضع الخطة على أساس مجالات الاهتمام الحرجة الواردة في برنامج العمل وستشتمل على الإجراءات التي يتوقع أن تتخذها منظمات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أثناء فترة

الخطة. وتشتمل مجالات الاهتمام الحرجة على جميع القضايا التي شددت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٤٩.

٥٣ - ويجري الآن إعداد مشروع الخطة الذي سيكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وسيقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين. وأخذاً لالتزامات اللجنة بعين الاعتبار، ستنظر لجنة التنسيق الإدارية في مشروع الخطة النهائي وتحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة البرنامج والتنسيق.

جيم - النساء المصابات بالعجز والمسنات والنساء المعرضات للمخاطر، مثل النساء المهاجرات واللاجئات والأطفال

٥٤ - في الفقرة العاملة ١٠ من القرار ١٦١/٤٩، حثت الجمعية العامة بشدة على إيلاء اهتمام خاص من جانب مؤسسات الأمم المتحدة المختصة ومن جانب الحكومات للاحتياجات الخاصة للنساء المصابات بالعجز وللمسنات وكذلك للنساء المعرضات للمخاطر مثل النساء المهاجرات واللاجئات والأطفال.

٥٥ - وقامت لجنة مركز المرأة، في دورتها التاسعة والثلاثين، أثناء نظرها في الاستعدادات لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ولا سيما مشروع منهاج العمل، بالتشديد على ضرورة تصوير حالة مختلف المجموعات النسائية، بما فيهن النساء اللاجئات والمهاجرات، والنساء من السكان الأصليين والنساء المصابات بعجز.

٥٦ - ويجري تقديم تقارير منفصلة إلى الجمعية العامة عن العنف ضد العاملات المهاجرات وعن الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال.

٥٧ - وفي القرار ٢/٣٩ بشأن إطلاق صراح النساء والأطفال الذين أخذوا رهائن وسجنوا في نزاعات مسلحة، تحث لجنة مركز المرأة جميع أطراف المنازعات على إطلاق صراح جميع النساء والأطفال الذين أخذوا رهائن في مناطق النزاع المسلح. وتطلب اللجنة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن المسألة في دورتها الأربعين.[٣]

٥٨ - ولاحظ معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن النساء العاملات في التصدير أو في مناطق التجارة الحرة عرضة أيضاً للاستغلال والإساءة. وبدا أن هذه المشكلة تزداد انتشاراً وتهدد حقوق هؤلاء العاملات. وهذه القضية من بين المواضيع المحتملة التي تستحق مزيداً من الدرس، لا سيما في سياق التعديل الهيكلي واتفاقات التجارة الجديدة.

دال - الخطوات التي يتعين أن تتخذها شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لضمان قيام آليات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة بالتصدي بصفة منتظمة لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة

٥٩ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٤٩، إلى الأمين العام أن يعد تقريراً للجنة، لكي تنظر فيه في دورتها التاسعة والثلاثين، عن الخطوات التي يتعين أن تتخذها شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه التحديد مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، لضمان قيام آليات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، مثل هيئات رصد المعاهدات والمقررين والأفرقة العامة، بالتصدي بصفة منتظمة لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الإساءات التي يكون باعثها المحدد هو نوع الجنس. وقد قدم التقرير المطلوب إلى اللجنة، وأدرج فيه التقدم المحرز في إعداد خطة عمل مشتركة بشأن حقوق الإنسان للمرأة لمركز حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة.

٦٠ - وشددت لجنة مركز المرأة، في قرارها ٥/٣٩ بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة، على أهمية التعاون والتنسيق بين لجنة المرأة ولجنة حقوق الإنسان لضمان أن تعالج آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفة منتظمة، انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، وأن تتابع لجنة مركز المرأة بانتظام عملية الإدماج هذه في الوقت الذي تضطلع فيه بدورها الرئيسي في أنشطة الرصد المتصلة بمركز المرأة. وأوصت اللجنة شعبة النهوض بالمرأة بتقديم مساهمة في الاجتماع المقبل للأشخاص الذين يرأسون الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان، يتضمن تحليلاً أساسياً للمواد ذات الصلة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بغية مساعدة تلك الهيئات في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة بعدة وسائل، منها تعديل مبادئها التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير، عند النظر في تقارير الدول وعند إعداد التعليقات العامة.[٤] وقد أعدت الشعبة تحليلاً لطرق دمج العوامل المتعلقة بالجنس في عمل تلك الهيئات وقدمته، عن طريق مركز حقوق الإنسان، إلى الاجتماع السادس للأشخاص الذين يرأسون الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان.

٦١ - وشجعت اللجنة شعبة النهوض بالمرأة على أن تقدم، عن طريق مركز حقوق الإنسان، المواد ذات الصلة التي تتلقاها أو تعدها كي تحيط بها علماً الهيئات المنشأة بموجب معاهدات عند الاضطلاع بأعمالها، كما شجعتها على أن تتعاون مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه ومساعدتها، من خلال تبادل المعلومات بصورة آلية ومنتظمة وإحالتها بسرعة، من خلال قيام الشعبة، بتجميع المواد ذات الصلة التي تتلقاها أو تعدها عن العنف ضد المرأة. وشجعت أيضاً الجهود التي بذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك جهوده التي استهدفت تنسيق أنشطة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان في النظر بانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة.

٦٢ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين العام أن يعمل، مع مراعاة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على

إعداد خطة عمل مشتركة بشأن حقوق الإنسان للمرأة من أجل مركز حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة على أساس سنوي، وأن يبلغ كل من لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة بهذه الخطط في دورتيهما السنويتين اعتباراً من عام ١٩٩٥، بغية تيسير إدماج حقوق الإنسان للمرأة في سياق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٦٣ - يجري تطوير طرائق لتقسيم العمل تقسيماً واضحاً ولتنسيق الإجراءات بين مركز حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة في سياق متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وستدرج هذه الطرائق في تقرير متابعة المؤتمر، الذي سيقدم منفصلاً إلى الجمعية العامة.

هاء - شؤون الإعلام

٦٤ - طُلب إلى الأمين العام، في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٦١/٤٩، أن يواصل توفير الاعتمادات في الميزانية العادية للأمم المتحدة للبرامج الإذاعية الأسبوعية الحالية المعنية بالمرأة، وتوفير الاعتمادات الكافية لتقديم برامج إذاعية بمختلف اللغات، وتطوير مركز التنسيق الخاص بالمواضيع المتعلقة بالمرأة في إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة. وينبغي لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، أن تقدم برنامجاً إعلامياً أكثر فعالية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة.

٦٥ - وتواصل إدارة شؤون الإعلام إنتاج البرنامج الإذاعي الأسبوعي "المرأة" باللغة الإنجليزية، وبرنامجين كل شهر باللغات الإسبانية والعربية والفرنسية. وتوزع هذه البرامج إلى حوالي ٤٠٠ محطة إذاعة في جميع أنحاء العالم.

واو - الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية

٦٦ - طُلب إلى الأمين العام، في الفقرة ١٦ من القرار ١٦١/٤٩، أن يواصل استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية، مع التأكيد بصفة خاصة على أثر الحالة الاقتصادية على المرأة. وقد أعدت أول دراسة استقصائية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة التنمية والسلم، الذي انعقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥. وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الأربعين، في الدراسة وطلبت إلى الأمين العام، في القرار ٢٠٤/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أن يستكمل الدراسة على أساس منتظم، مع التركيز على ما ينشأ من قضايا إنمائية مختارة يكون لها أثرها على دور المرأة في الاقتصاد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وشدد على أن الدراسة كانت نتاج جهد مشترك للوكالات المتخصصة ومنظمات أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وقدم أول تقرير عن استكمال الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين، المعقودة في عام ١٩٨٩. وحاولت تلك الدراسة استطلاع مشاركة المرأة في عملية التعديل العالمية وأثرها على المرأة.

٦٧ - وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وقرارها ١٧١/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أصدرت الدراسة المستكملة الثانية في عام ١٩٩٤. وقررت لجنة مركز المرأة، في قراراها ٨/٣٦، أن تكون الدراسة من بين الوثائق الرئيسية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. [٥] وكانت دراسة عام ١٩٩٤، شأنها شأن الدراسات التي سبقتها، من إنتاج منظومة الأمم المتحدة. واستندت إلى دراسات جزئية ودراسات متخصصة اضطلعت بها منظمات منظومة الأمم المتحدة. واستخدمت هذه الدراسة الطبعة الثالثة من قاعدة بيانات المؤشرات والاحصاءات المتعلقة بالمرأة، التي أنشأتها الشعبة الاحصائية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسة العامة. وتناولت الدراسة ثلاثة مواضيع رئيسية، هي الفقر والعمالة المنتجة وصنع القرارات الاقتصادية، من منظور الجنسين. وقد أصدرت هذه الدراسة على شكل منشور من منشورات الأمم المتحدة تحت عنوان "Women in a Changing Global Economy". [٦]

٦٨ - بقرار من لجنة مركز المرأة، يتوقع أن تظهر الدراسة، على أساس مرة كل خمس سنوات، في السنة التي تسبق الاستعراض والتقييم العاديين لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وبالتالي، فإن الدراسة المستكملة التالية ستصدر في عام ١٩٩٩.

زاي - تطوير أساليب تبويب وجمع البيانات

٦٩ - في الفقرة ٢٩ من القرار ١٦١/٤٩، توصي الجمعية العامة بزيادة تطوير أساليب تبويب وجمع البيانات في مجالات الاهتمام التي حددتها اللجنة المتصلة بمركز المرأة وتحث الدول الأعضاء على تحسين وتوسيع نطاق جمع المعلومات الإحصائية المبوبة بحسب الجنس وتوفيرها للهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

٧٠ - نشر للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة منشور تحت اسم "المرأة في العالم ١٩٩٥": اتجاهات وإحصاءات. وقد أعد هذا المنشور إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسة العامة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي و معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة و منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، ومن داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، شعبة النهوض بالمرأة وإدارة شؤون الإعلام. ويغطي المنشور المجالات الرئيسية التي عالجتها الطبعة الأولى من نساء العالم، في عام ١٩٩١: السكان والأسر والصحة والحمل والعمل والحياة العامة. واشتمل أيضاً على مواضيع جديدة مثل وسائط الإعلام والعنف ضد المرأة والفقر والبيئة واللاجئين والمشردين وخمسين عاماً من مشاركة المرأة في الأمم المتحدة وفي حفظ السلم.

٧١ - وساعدت الشعبة الاحصائية أيضاً في إعداد الوثائق والمعلومات العامة للمؤتمر بتوزيع تقارير البحوث التي أعدت لقاعدة بيانات المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة، حيث توفر قاعدة البيانات هذه مجموعة

شاملة من الإحصاءات الموزعة بحسب الجنس المتاحة على صعيد دولي في مصدر واحد شامل وجيد التوثيق. وقد أنشئت هذه القاعدة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وهي متوفرة على أقراص الحاسوب (Diskettes) والأقراص السمعية البصرية (CD-ROM). وقد أعدت الشعبة الإحصائية كتيباً عن كيفية استخدام وتبويب وتنظيم الإحصاءات المتعلقة بقضايا تتصل بالجنسين وعن كيفية عرض الجداول والرسوم البيانية وعن كيفية كتابة تحليل كمي. وقد استخدمت مسودة الكتيب من قبل محافل مختلفة في نهاية هذا العام. وقد تلقى هذا العمل دعماً من الفريق الإستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٧٢ - ونظمت الشعبة الإحصائية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، برنامج تدريب لمستخدمي ومنتجي البيانات الإحصائية من أجل تحسين استخدام ونوعية البيانات الموجودة عن مسائل تتصل بالجنسين. وبذلت جهود للتأثير في تنقيح المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية لجمع وتصنيف وتحليل المعلومات الإحصائية بغية تكامل وجهات نظر الجنسين. فعلى سبيل المثال، شارك معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والشعبة الإحصائية بنشاط في آخر تنقيح لنظام الحسابات القومية، والتصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف الدولي للوضع في العمالة.

٧٣ - وأجرى معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بحوثاً أيضاً على إحصاءات ومؤشرات مجموعات خاصة. وقد نشرت نتائج هذه الدراسات التي تشتمل على توصيات بشأن مؤشرات محددة يمكن تجميعها من البيانات الموجودة كما أنها تحدد الفجوات الأكثر أهمية في البيانات. ويجري تعديل أساليب جمع بيانات استخدام الوقت الموجودة، التي يمكنها جسر الفجوات الموجودة، لتلائم أوضاع البلدان النامية. كما أن النهج الموضوعية لقياس إسهام المرأة في التنمية الاقتصادية، والاعتراف بها، يجري تطويرها هي الأخرى، تمشياً مع استراتيجيات نيروبي التطلعية ونتائج الخطط الإقليمية وبرامج العمل، ووفقاً لنظام المحاسبة الإحصائية الحالي.

٧٤ - وقامت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً بعدد من الأنشطة المحددة المتصلة بالجنسين في مجالي الإحصاءات والدراسات السكانية. وتنظم كل ثلاث سنوات دورات عمل بشأن الإحصاءات المتعلقة بالمرأة كجزء من برنامج عمل مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين ، وأصدر منشور إحصائي جديد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بعنوان "المرأة والرجل في أوروبا وشمال أمريكا" (Women and Men in Europe and North America) . وفي مجال الدراسات السكانية، اضطلع بمشاريع بحوث عن الظروف المعيشية الاجتماعية الاقتصادية للمسنات، وعن العلاقة بين الحمل والإنجاب وبين تشكيل الاتحادات وحلها، وعن التعليم والعمل. فضلاً عن ذلك، انتهت اللجنة الاقتصادية للتو من دراسة بشأن استخدام المرأة للوقت في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٧٥ - وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قاعدة بيانات عن المرأة في الصناعة. وأصبح واضحاً أثناء الاضطلاع بهذا العمل وجود فجوات واسعة في البيانات الإحصائية عن المرأة في الصناعة وفي بيانات

أخرى تتصل بدور المرأة في الصناعات التحويلية في العديد من البلدان.

حاء - مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة

٧٦ - حثت الجمعية العامة، في الفقرة ١٤ من قرارها ١٦١/٤٩، هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها على أن تكفل مشاركة المرأة على نحو نشط في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

٧٧ - وعقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي أسند إليها رصد واستعراض وتقييم تنفيذ اتفاقات المؤتمر، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١. وتقوم اللجنة كل عام، آخذة بنهج على أساس الموضوع، باستعراض فصول مختارة من جدول أعمال القرن ٢١؛ ومن المقرر إجراء مراجعة عامة في عام ١٩٩٧.

٧٨ - يتعلق الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون "الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة" بقضايا المرأة. واستعرضت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة، المعقودة في عام ١٩٩٥، تقرير الأمين العام عن دور المجموعات الرئيسية ومساهمتها (E/CN.17/1995/9)، الذي يغطي الفصول ٢٣ إلى ٣٢ من جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها الفصل ٢٤. وقالت اللجنة، في تقريرها لعام ١٩٩٥:

> "وتلاحظ اللجنة الوعي المتزايد بالصلات القائمة بين التنمية وحماية البيئة وتمكين المرأة. وطبقاً للمقررات التي تم اتخاذها في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، تدعو الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية كي توجه اهتماماً خاصاً إلى الحاجة إلى إشراك المرأة في صنع القرار على جميع مستويات الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة. وتدعو اللجنة كذلك إلى زيادة تعزيز التدابير الموجهة لتمكين المرأة بما يضمن حصولها بالكامل على سبل تعلم القراءة والكتابة والتعليم والتدريب والصحة وإزالة جميع المعوقات أمام حصولها على الإئتمانات والموارد الإنتاجية الأخرى، كما يضمن قدرتها على شراء وحيازة وبيع الممتلكات والأراضي على نحو متساو مع الرجل. ويعتبر هذا التمكين عاملاً مهماً للتأثير على الاتجاهات الديمغرافية والاستدامة."[٨]

٧٩ - أبدى رئيس لجنة التنمية المستدامة، ملخصاً اجتماع اللجنة الرفيع المستوى، الملاحظة التالية: "أعادت وفود كثيرة التأكيد على الدور الحاسم للمرأة فضلاً عن الشباب والسكان الأصليين والجماعات المحلية الأخرى في صنع القرار". [٩]

٨٠ - عقد المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دورته الثالثة في تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكان من بين المواضيع التي ناقشها المجلس الأمن الغذائي المستدام لصالح سكان متزايدين. ولاحظ المجلس في الفقرة ٢٥ من تقريره (E/CN.17/1995/25) أن :

"المرأة تضطلع بدور له أهمية حيوية في الأنشطة الإنمائية والزراعية في المناطق الريفية. فهي تنتج ما تتراوح نسبته من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من المواد الغذائية الرئيسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتقوم بزراعة ٧٠ في المائة من المحاصيل في شبه القارة الهندية؛ وتؤدي أكثر من ٥٠ في المائة من العمل اللازم في مجال الإنتاج المكثف للأرز في آسيا ككل؛ وتتولى إدارة مؤسسات تقوم بعمليات زراعية وبيطرية معقدة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. بيد أن المرأة كثيراً ما تكون في وضع المتضرر فيما يتعلق بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والقانونية مما يحبطها أو يحول دون منحها فرصة المشاركة الكاملة في التنمية الزراعية. وبالتالي، فهناك ما يدعو إلى اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وتدابير أخرى لتمكين المرأة من الحصول على الأراضي والإئتمان الزراعي والتكنولوجيات الزراعية الملائمة وبرامج الإرشاد الزراعي، ومن الإنضمام إلى التعاونيات الزراعية، والتدريب على استخدام الأسمدة والمبيدات وعلى تدابير حفظ التربة وإصلاح الأراضي ."

وأشار المجلس إلى أنه ينبغي للتطوير التكنولوجي الزراعي لكي يكون فعالاً أن يقوم على نهج يعنى بالنظم وأن يشتمل على عنصر مشاركة قوي من جانب المزارعين مع إتاحة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

٨١ - وأشار عدد من التقارير التي قدمها الأمين العام إلى لجنة التنمية المستدامة إلى أهمية مشاركة المرأة مشاركة متساوية في التنمية المستدامة.

٨٢ - وقامت إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، عملاً بسياستها الشاملة لدعم المرأة في التنمية، بإيلاء اهتمام خاص لتقييم الدور الفعلي والمحتمل للمرأة في جميع أنشطتها الإنمائية المختلفة. وترتب على هذا تصميم استراتيجيات وآليات محددة لا تقتصر على تغطية المرأة بوصفها المستفيد المباشر، ولكنها تعمل أيضاً على تعزيز مشاركتها النشطة في مختلف الأنشطة المضطلع بها. وتركز جهود الإدارة بصورة متزايدة على دعم أنشطة المرأة الإنتاجية بوصفها مُولِّداً مستقلاً للدخل وعلى تمكينها اجتماعياً بوصفها قائدة لمجتمعها وصانعة قرار.

٨٣ - واعتمدت لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بيان مهمة برنامج الأغذية العالمي، الذي يكفل أن تكون برامج مساعدته مصممة ومنفذة على أساس المشاركة العريضة القاعدة. والمرأة، على وجه الخصوص، هي مفتاح التغيير، ويهدف برنامج الأغذية العالمي إلى تقديم الغذاء إل المرأة بوصفها الطرف الذي يوفر الغذاء ويعتني بالأسرة المعيشية ككل، ولا سيما الأطفال. وتتطلب الآن عملية الموافقة على مشاريع برنامج الأغذية العالمي أن

تكون المقترحات تتصل اتصالاً واضحاً بالإجراء الذي تتخذه الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمستفيدون من مساعدة برنامج الأغذية العالمي في هذه المجالات.

٨٤ - شدد اجتماع لفريق خبراء بشأن المرأة في الصناعة، نظمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وعقد في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، على ضرورة تطوير وتقوية شبكة اليونيدو والمشاركة والظهور في الدوائر الحكومية وغير الحكومية، بغية دعم عملها المتعلق بدمج المرأة في التنمية الصناعية المستدامة وتحديد المشاكل الإقليمية وتطوير استراتيجيات خاصة بكل منطقة وتوصيات للتسريع في رصد السياسات والبرامج الصناعية المستدامة التي تراعي اهتمامات كلا الجنسين.

ويقدم اليونيدو المساعدة لحكومات (مثل أوغندا وبوركينا فاصو وكينيا وزمبابوي) في تطوير استراتيجيات لإدماج المرأة في عمليات وسياسات التنمية الصناعية.

رابعاً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٩ بشأن إدماج المسنات في التنمية

٨٥ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٢/٤٩، إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أن تولي اهتماماً خاصاً للتمييز القائم على أساس السن عند تقييم التقارير الوطنية المتصلة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أبلغ هذا الطلب إلى اللجنة في دورتها الرابعة عشرة.

٨٦ - وفي نفس القرار، دعت الجمعية العامة أجهزة الأمم المتحدة المختصة إلى إعتماد نهج يراعي، في استراتيجيات وبرامج النهوض بالمرأة، جميع مراحل العمر. وفي أثناء المناقشات المشتركة بين اللجان، اتضح أن نهج دورة الحياة المتبع في معالجة النهوض بالمرأة أصبح نهجاً عادياً في أنشطة منظمات منظومة الأمم المتحدة.

٨٧ - ودعت الجمعية العامة الوكالات والمنظمات الإنمائية الدولية، ومن بينها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن تراعي الطاقات الكامنة لدى المسنات باعتبارها مورداً بشرياً من أجل التنمية وأن تضعهن في اعتبارها في برامجها واستراتيجياتها الإنمائية. ومن بين المنظمات المعنية، يقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعماً تقنياً ومالياً مباشراً إلى مبادرات النساء في البلدان النامية. ويسعى أيضاً إلى إشراك المرأة في التخطيط الإنمائي وصنع القرار. ولدى الصندوق مشاريع تستهدف المسنات على وجه الخصوص، ويعالج احتياجاتهن واهتماماتهن.

٨٨ - وتدعو الجمعية العامة اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى التكفل بأن ينظر مؤتمر القمة في شواغل المسنات ومساهماتهن في التنمية. ودعا إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية [١٠] وبرنامج عمل مؤتمر القمة إلى كفالة وصول النساء من جميع الأعمار والأطفال على نحو كامل وعلى قدم المساواة

إلى الخدمات الاجتماعية، وبخاصة التعليم والخدمات القانونية وخدمات الرعاية الصحية، مع الاعتراف بحقوق وواجبات ومسؤوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الأطفال، بما يتمشى واتفاقية حقوق الطفل. [١١] ودعا أيضاً إلى كفالة أن تلبي برامج الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي حاجات المرأة وأن تراعي بصفة خاصة الأدوار المتعددة للمراة وشواغلها، وبخاصة إعادة إدماج المرأة في العمل الرسمي بعد فترات الغياب، ودعم المسنات، وتشجيع قبول الأدوار والمسؤوليات المتعددة للمرأة. [١٢]

٨٩ - أخيراً، حثت الجمعية العامة لجنة مركز المرأة، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، على أن تكفل الاعتراف بشواغل المسنات ومساهماتهن في التنمية وإدراجها في استراتيجيات وبرامج وسياسات ومنهاج العمل. ويشتمل مشروع برنامج العمل، (A/CONF.177/L.1) الذي اعتمدته اللجنة وأحالته إلى المؤتمر، إشارات إلى كبار السن (older women) في خمس فقرات وإلى المسنات (elderly) في فقرتين، وإلى النساء من جميع الأعمار في ١٦ فقرة، وإلى نهج دورة الحياة في ٩ فقرات.

الحواشي

١ - تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم نيروبي، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

٢ - الاجتماع الاستشاري الأول لبرنامج ثقافة السلام، التقرير النهائي (اليونسكو، ١٩٩٤).

٣ - الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٦ (E/1995/26)، الفصل الأول، الفرع جيم.

٤ - المرجع نفسه

٥ - المرجع نفسه، ١٩٩٢، الملحق رقم ٤ (E/1992/24)، الفصل الأول، الفرع جيم.

٦ - منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1.

٧ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 95.XVII.2

٨ - الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفرع ألف، الفقرة ٩٢.

٩ - المرجع نفسه، الفصل الثاني، الفقرة ١٨ .

١٠ - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

١١ - المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٣٥ (جيم).

١٢ - المرجع نفسه الفقرة ٣٨ (ي).